



Distr.
GENERAL

E/CN.4/1999/44/Add.2
4 March 1999
ARABIC

Original: ENGLISH/SPANISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والخمسون

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

حقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد

تقرير الأمين العام

إضافة

باراغواي

[الأصل: بالإسبانية]

[٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩]

١- يعتبر النظام القانوني في باراغواي نافذاً عن طريق الدستور الوطني، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تصدق عليها باراغواي، والقوانين، والمراسيم، والقرارات التي تصدر فيها.

٢- وينص الدستور الوطني، الذي صدر في عام ١٩٩٢، في المادة ١٢٣ الواردة في الباب المعنون "العلاقات الدولية" على ما يلي: "تمتثل جمهورية باراغواي في علاقاتها الدولية للقانون الدولي وتؤيد المبادئ التالية [...] (٤) التضامن والتعاون الدوليان؛ (٥) الحماية الدولية لحقوق الإنسان". وليست هذه قائمة بالمبادئ فحسب؛ إنها تمثل بياناً للسياسة العامة، وخياراً أساسياً للنهج الذي ينبغي أن تتبناه الدولة في علاقاتها الدولية.

٣- وتتعهد باراغواي، بموجب صكوكها الدولية، بكفالة الضمانات الواجبة طبقاً للأصول لجميع الذين تُنتهك حقوقهم أو حرياتهم الأساسية. وينبغي تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على المستويين الوطني والدولي للكافة، وينبغي إعمال هذه الحقوق والحريات بغير قيد أو شرط في جميع أنحاء العالم.

٤- وتعتمد السياسة الإنمائية في باراغواي على الاندماج الاقتصادي الإقليمي، لا سيما بالسوق المشتركة للمخروط الجنوبي.

٥- ونبعت مجموعة ريو من الإرادة السياسية لمجموعة من البلدان الراغبة في التوصل إلى حل سلمي لأزمة الثمانينات في أمريكا الوسطى، فضلاً عن الرغبة في تجنب التدخل الأجنبي في أمريكا الوسطى ومنع تدويل النزاعات. وتصف مجموعة ريو نفسها بأنها أول محفل يختص في أمريكا اللاتينية بمناقشة المسائل موضع الاهتمام المشترك لشعوب أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأصبحت باراغواي المنسق المؤقت للمجموعة.

٦- وأدى الاتجاه المتزايد لبعض البلدان إلى اتخاذ تدابير من جانب واحد إلى تشويه العلاقات الدولية مما حمل بلدان مجموعة ريو على الشعور بضرورة دعوة المجتمع الدولي ككل والمنظمات المتعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة بالتحديد إلى اتخاذ تدابير مناسبة ضد هذا النوع من السلوك.

٧- ولمناقشة مسألة التدابير المتخذة من جانب واحد، عقد الفريق العامل التابع لمجموعة ريو اجتماعاً في أسنسيون في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٧، وفقاً لولايته المقررة في الاجتماع السادس عشر لوزراء الخارجية. وكان الهدف من هذا الاجتماع هو تقديم مقترحات إلى رؤساء الدول بشأن أساليب العمل المحتملة لتنفيذ الاعتراض الذي أبدته مجموعة ريو على تطبيق القوانين الوطنية بالإرادة المنفردة خارج الحدود الإقليمية، بناء على الاعتبارات التي يركز عليها موقف مجموعة ريو، وبمزيد من التحديد على موقفها الذي يؤكد من حيث المبدأ على ضرورة الانفلاق على الهدف المشترك والمتمثل في تعزيز التعددية على النحو المتفق عليه في القمة الأولى لمجموعة ريو التي عقدت في عام ١٩٨٧.

٨- ونظر الفريق العامل في ثلاثة مجالات ممكنة لأساليب العمل المحتملة:

(أ) أن تُثار المسألة في جميع اجتماعات القمة الإقليمية، أي في اجتماعات القمة الإسبانية - الأمريكية واجتماعات القمة المتعلقة بالأمريكتين، وكذلك في مجموعة ريو؛

(ب) تشجيع المناقشة في جميع المحافل الدولية، مثل الأمم المتحدة أو منظمة التجارة العالمية؛

(ج) تشجيع المزيد من المناقشة في البرلمانات الإقليمية ودون الإقليمية والمحافل البرلمانية الدولية.

٩- وأنشئت السوق المشتركة للمخروط الجنوبي بموجب معاهدة أسنسيون التي وقعت عليها كل من الأرجنتين، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل في عام ١٩٩١. ولا تحتوي هذه المعاهدة على قواعد تنفيذية مباشرة ولكن تحتوي على مجموعة من المبادئ العامة والأهداف البرنامجية التي تشكل المبادئ التوجيهية للسياسات التي ينبغي وضعها بعد التصديق على المعاهدة.

١٠- ولا تزال المفاوضات جارية للموافقة على قبول السوق المشتركة للمخروط الجنوبي كاتحاد جمركي في منظمة التجارة العالمية. ويشمل هذا إعادة التفاوض بشأن القوائم الموحدة وتحليل وتكييف الاتفاقات التي يتم التوصل إليها في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن ترتيبات السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وبالتحديد بشأن العلاقة بين باراغواي ومنظمة التجارة العالمية.

١١- وتولت باراغواي الرئاسة المؤقتة للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ واقتُرحت وجوب انضمام الدول الأطراف الأخرى إلى السوق من أجل تعزيز الأعمال التي تهدف إلى تحرير التجارة تحريراً كاملاً وإلى إيجاد ظروف حقيقية للمنافسة الداخلية، ودعم الاتحاد الجمركي، وتحسين السياسات التجارية المشتركة، والنهوض بالتقدم والتطور القانوني لمؤسسات السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، وتوثيق العلاقات مع البلدان أو مجموعة البلدان الأخرى.

١٢- وجرى حث الأعضاء الآخرين على إنشاء نظام أكثر فعالية لتدويل الاتفاقات وتوافق الآراء اللذين تم التوصل إليهما وتنفيذهما من أجل تيسير وتأكيد فعالية تنفيذ المجال الاقتصادي الموسع، والشروع في إزالة القيود غير التعريفية المتعددة التي لا تزال قائمة والتي تعرقل التبادل التجاري، وتنسيق تنفيذ التدابير المعتمدة مثل اللوائح التقنية، بما في ذلك اللوائح الصحية واللوائح المتعلقة بالصحة النباتية.

١٣- وفيما يتعلق بالبرامج الدولية، دعا الرئيس المؤقت للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي إلى إيلاء الاعتبار اللازم للالتزامات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية القائمة التي ينبغي تحليلها بأسلوب واقعي وموضوعي في ضوء التكاليف والفوائد المحتملة التي يمكن أن تؤدي إليها المفاوضات المتعددة الأطراف أو الثنائية.

١٤- وفي إطار السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، تعتبر باراغواي من البلدان الشديدة الاعتماد على الغير وتؤدي مشاركتها في السوق إلى تحقيق فوائد وتحمل تكاليف معاً. وتشمل الفوائد التي تعود على البلد تحسين صورته، وزيادة قوته التفاوضية، وضمان عملية التحول إلى الديمقراطية، وتمكينه من ممارسة الحق في الاعتراض في المفاوضات التي تجريها السوق، والحد من الفساد، لا سيما الفساد الذي ينشأ من التجارة الخارجية.

١٥- وفيما يتعلق بالتكاليف، تجدر الإشارة إلى الإقلال من اعتبار باراغواي من أقل البلدان نمواً في السياسة الاقتصادية الأقل استقلالاً لرابطة تكامل أمريكا اللاتينية، وفقدان الحكومة لحصائل التعريفات التي كانت تفرضها على واردات بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، وزيادة البطالة في الأجلين القصير والمتوسط.

١٦- وتسعى باراغواي عن طريق حماية حقوق الملكية الفكرية إلى الوفاء بالتزاماتها التجارية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية. ولن تُدرج باراغواي بالفرع الخاص رقم ٣٠١ على أي مستوى حتى بداية عام ١٩٩٩، ولن تكون عُرضة أيضاً لأي عقوبات تجارية.

١٧- وبينما لا تزال بعض القضايا مثل القرصنة والتزوير قائمة فلقد أحرزت الحكومة تقدماً كبيراً تجاه التوصل إلى حل لها. ومن النقاط الرئيسية للتسوية التي أُتفق عليها بين الولايات المتحدة وباراغواي القيام بإصلاحات مؤسسية لتعزيز الرقابة الحدودية وإدخال تعديلات تشريعية لتيسير ملاحقة القرصنة وانتهاكات حقوق التأليف والنشر بصورة فعالة.

١٨- وتعهدت باراغواي باتخاذ تدابير فورية ضد المزورين وبتنسيق أنشطة مكافحة القرصنة بين إدارة الجمارك والشرطة الوطنية، ووزارة الاقتصاد. وأحرزت باراغواي تقدماً في حل هذه المشاكل. ومن النتائج الإيجابية التي توصلت إليها باراغواي إعدام عدد كبير من المنتجات المزورة ومصادرة البضائع المقلدة تقليداً غير مشروع. وتنعكس أيضاً الجهود الواضحة التي بذلتها حكومة باراغواي لمكافحة القرصنة في إصدار قانون جديد للعلامات التجارية والموافقة على قانون الجعائل والحقوق المتصلة بها.

١٩- وعلى الصعيد الدولي، من المقرر أن توقع باراغواي على معاهدة التعاون في مجال براءات الاختراع رغم وجود تدابير بديلة لمنع أصحاب براءات الاختراع من إساءة استعمال هذه البراءات ومن اللجوء إلى الممارسات التجارية الاحتكارية والممانعة للمنافسة. ويسمح الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة للدول، بموجب شروط معينة ورهنًا ببعض القيود، بتطبيق نظام التراخيص الإلزامية وغير الإلزامية.

٢٠- وتجدر الإشارة إلى الآثار السلبية للتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد مثل التدابير التجارية التي تفرضها وزارة الاقتصاد الأرجنتينية والتي تضر باقتصاد الشعوب المجاورة وتؤدي إلى وجود إجراءات صارمة تُعرق العلاقات التجارية. ولقد أُغلق جسر سان روكي غونثالث دي سانتا كروز (الذي يقع في باراغواي) نتيجة لمظاهرة قام بها عدد كبير من التجار وأصحاب السلطة وعلى رأسهم الزعماء السياسيين للاحتجاج على القيود التي تفرضها الحكومة الأرجنتينية على التجارة الحدودية. وقام الأرجنتينيون بمظاهرة مماثلة واتخذوا تدابير قوية مناهضة للتدابير الحمائية لبلدهم.

٢١- ولا نقيم باراغواي حواجز ضد تجارة أي دولة من شركائها في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وتتوقع معاملتها من جانبهم بالمثل.

٢٢- وينبغي أن تقدم البرازيل إلى شركائها تبريراً لبعض التدابير الحمائية التي اتخذتها مثل تقليل كمية السلع التي يجوز استيرادها من الأرجنتين وباراغواي وأوروغواي وسائر الدول الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي.

٢٣- كذلك تؤدي مثل هذه الإجراءات إلى أعمال انتقامية كتهديد الأرجنتين بزيادة رسوم الاستيراد على بعض المنتجات البرازيلية مثل الصلب، على أساس أنها تتمتع بإعانات مالية.

٢٤- وتعاني باراغواي من القيود التي تفرضها كل من الأرجنتين والبرازيل على السلع التي يجوز لمواطني كل منهما شراؤها من باراغواي. واضطرت باراغواي نتيجة للحواز التجارية المثيرة التي فرضتها الأرجنتين والبرازيل بانتظام على تجارتها الخارجية إلى تقديم احتجاج رسمي إلى شركائها في المجموعة الإقليمية بمناسبة قمة السوق المشتركة للمخروط الجنوبي المعقودة في ريو دي جانيرو.

٢٥- ومن المسائل التي لا تزال قائمة فيما يتعلق بالسوق المشتركة للمخروط الجنوبي والتي تجدر الإشارة إليها: القلق الذي يسببه الإعلان الذي صدر في الأرجنتين بتخفيض الحد الأقصى لقيمة المشتريات التي يجوز حصول السائحين الذين يزورون باراغواي عليها اعتباراً من ١ شباط/فبراير ١٩٩٩ من ١٥٠ إلى ١٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وكان هذا التصرف على الأرجح هو السبب في إغلاق جسر سان روكي غونثالث دي سانتا كروز (الذي يقع في أوروغواي) وقام رئيس الأرجنتين الحالي، كارلوس شاول منعم، بوقف تنفيذ هذا القرار مؤقتاً. وتؤدي مثل هذه التدابير التقييدية إلى التفويض العمدي للسياحة للتسوق في سيوداد ديل إستي وإنكارناسيون (في باراغواي).

٢٦- وتفرض البرازيل قيوداً على صادرات باراغواي بلغت حداً دعا "الكونغرس الصناعي في باراغواي" الذي عُقد مؤخراً إلى حث حكومة باراغواي على الدفاع عن المصالح الوطنية ضد تدابير الحماية التجارية المفرطة التي تفرضها البرازيل.

٢٧- ورغم الضمانات المتعلقة بحرية انتقال السلع والخدمات، لا تزال السوق المشتركة للمخروط الجنوبي تعاني من عيوب عدم مراعاة المساواة في المعاملة بين أعضائها. وهناك حاجة عاجلة إلى إيجاد آلية فعالة لحل المشاكل الناشئة عن الحواجز التجارية التي تُقام في طريق التجارة الإقليمية. وينبغي أن تسعى القناة الجديدة لحل المنازعات الإقليمية إلى تنسيق نظم مراقبة الصحة النباتية.

٢٨- وحصلت باراغواي على حصة "هيلتون" بوصفها "منتج لحوم ذات نوعية عالية" فضلاً عن تخفيضات تعريفية من نظام الأفضليات المعمم التابع للاتحاد الأوروبي من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٩.

٢٩- وينعكس التعاون الدولي مع المنظمات المتعددة الأطراف في الاتفاق المتعلق بالتعاون الثقافي والعلمي والتقني، وفي تشكيل أول لجنة مشتركة بين باراغواي وفرنسا، وفي الاتفاق المتعلق بإلغاء التأشيرات مع فرنسا بالنسبة لجميع أنواع جوازات السفر.

٣٠- وتشمل الاتفاقيات الأخرى التي عُقدت مع فرنسا البروتوكول المالي الذي يسمح لباراغواي بالحصول على قروض ميسرة، والاتفاقات المتعلقة بتسليم المجرمين، والتعاون القضائي في المسائل الريفية، وترحيل الأشخاص المُنْذَين.

٣١- وعلاوة على حرص باراغواي التقليدي على الوفاء بالتزاماتها الدولية، تحرص باراغواي أيضاً على إبقاء الأولوية للدبلوماسية الوقائية بغية تجنب نشوء الخلافات والمنازعات واتساع نطاقها.

٣٢- وكلف مرسوم السلطة التنفيذية رقم ٧٥٩ ٩٦/١٥ وزارة التكامل بمراجعة مجموعة القوانين الوطنية بغية تزويد البلاد بقاعدة بيانات قطرية معاصرة للقوانين الوضعية الوطنية.

٣٣- وقامت باراغواي، لدى تنفيذ البرامج وعقد الحلقات الدراسية، بتوزيع المعجم الأساسي للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي وبرنامج العمل لعام ٢٠٠٠ لإيجاد صلة دائمة بالمنتجات الموجودة في الأسواق الدولية والتأكيد على تحسين نوعية المنتجات. وعُقدت حلقات تدريبية قصيرة للتقنيين عن التطورات التي حدثت مؤخراً في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، من أجل تعزيز الاستثمار في باراغواي.

٣٤- وسيوقع ممثلو بلدان مجموعة ريو وشيلي وبوليفيا على بروتوكول اقترحه البرازيل بشأن المشاورات والاتفاقات المتعلقة بالسياسات في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي تلبيةً للحاجة إلى وجود آلية للمشاورات والاتفاقات المتعلقة بالسياسات لتيسير تنفيذ الجانب السياسي من السوق المشتركة.

٣٥- وتُعقد حالياً القمة الخامسة عشرة للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي في ريو دي جانيرو بالبرازيل. ومن المقرر التوقيع في هذه القمة على إعلان للمبادئ المتعلقة بحقوق العمال بعنوان "إعلان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي المتعلق بالعمل"، وسيضم هذا الإعلان المبادئ المتعلقة بالحقوق الفردية والجماعية للعاملين والعمال المهاجرين، والقضاء على السخرة. ويمنع هذا الإعلان، الذي وصفه الدبلوماسيون البرازيلون بأنه "نوع من الدستور فوق الوطني"، جميع أشكال التمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنس. ويجدد الإعلان الضمانات المتعلقة بالحقوق الأخرى مثل الحق في حرية تكوين الجمعيات والحق في الاضراب، ويحث الحكومات على النهوض بالعمالة، وحماية نقابات العمال، وتوفير الأمان لها.

٣٦- ويقول المسؤولون عن صياغة الإعلان أنه سيكون أكثر الصكوك السياسية المتاحة حالياً قدرةً على تمكين نقابات العمال في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، من مطالبة حكوماتها بسياسات واضحة للعمل.